

الطلوب نمونج رسالي مجاهد
بصنع بالحو في هذه الرحلة
ويّفاني في خدمة الجماهير
على كافة الأصعدة.

الشهيد العلم د. نحي الشقّاتي

أفتاحية العدد:

الأونروا تغير جلدتها

لا يمكن بحال من الأحوال القبول بالتبديرات الواهية التي قدمتها الأونروا لتغيير اسمها. فمسخ الاسم من "وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى" إلى مجرد "وكالة لاجئي فلسطين"، فيه الكثير من المعاني الخطيرة:

أول هذه المعاني أن الوكالة شطبت مهمتها الأساسية في "إغاثة وتشغيل" اللاجئين، أي تخلت عن مهماتها الموكلة إليها بموجب قرار صادر عن الأمم المتحدة.

ثانيها، أن الوكالة تتهيا لتغيير النطاق الجغرافي لعملها، من "الشرق الأدنى" إلى "فلسطين" .. وفلسطين التي تتحدث عنها الوكالة لا تعني بالتأكيد "فلسطيننا التاريخية"، بل فلسطين التسويات التي لم يتم الاعتراف بوجودها أصلاً، ناهيك عن حدودها ومساحتها..

ثالثها، أن تغيير الاسم أتى دون الرجوع إلى الأمم المتحدة الذي بموجبه نشأت الوكالة، وحدد لها اسمها، ونطاق عملها، ونطاقها الجغرافي.. وهذا أمر خطير جداً، حيث أن الأمم المتحدة لم تعلق على الأمر ولم تصدر توضيحاً.

كل ما تقدم يبرهن على خطورة ما يدور في دهاليز المظلمة، من أجل تصفية قضية اللاجئين، وأن المنفذين والمتنفذين انتقلوا من التخطيط ورسم السياسات إلى الخطوات العملية، وأن تغيير الاسم هو بمثابة اطلاق صافرة انطلاق لما تم التخطيط له.

إن هذا المخطط يتطلب مواجهة وطنية شاملة. إن مواجهة مخطط تصفية الأونروا، يتطلب العمل على جبهات متعددة، أهمها: الوعي الشعبي باعتباره حجر أساس، وتحمل الفصائل والقوى الفلسطينية لمهامها، عبر المسارعة في تشكيل مرجعية فلسطينية موحدة، باتت مطلباً ملحاً. ومن جهة ثانية، ينبغي على الحكومة اللبنانية أن تتحمل مسؤولياتها كاملة، وإلا وجدت نفسها مسؤولة عن تأمين الحاجات المعيشية والصحية والتعليمية لمئات آلاف اللاجئين، إذا ما تخلت الأونروا فجأة عن القيام بواجباتها. وهذا الأمر يتطلب من الحكومة الجديدة الابتعاد عن التعاطي مع الفلسطينيين في لبنان من الزاوية الأمنية البحثية، وتفعيل الحوار الفلسطيني - اللبناني على أسس ثابتة تقر الحقوق الفلسطينية كافة، وتفتح أمام شعبنا ممارسة حقه في العودة إلى وطنه بكافة السبل المتاحة.

هذه مطالبنا من الحكومة اللبنانية الجديدة!



يأمل الفلسطينيون خيراً من الحكومة اللبنانية الجديدة، ويتطلعون إلى حصول نقلة نوعية على مستوى العلاقات اللبنانية - الفلسطينية، وقفزة في تحقيق سلة المطالب والحقوق المدنية المزمّنة، خاصة وأن الحكومة تضم في صفوفها قوى وشخصيات تتمتع بقدر عالٍ من المسؤولية والثقة، ولطالما أعلنت وقوفها إلى جانب المطالب الفلسطينية العادلة والمحقة، وفي المقدمة منها حق العودة ورفض التوطين والتهجير.

إن الشعب الفلسطيني المقيم في لبنان وانطلاقاً من علاقاته الأخوية القوية، ووقوفه الثابت على قاعدة مواجهة التحديات التي تهدد الشعبين وقواهما المقاومة، وخاصة التوطين... وإدراكاً منه للأعباء الملقاة على عاتق الحكومة الجديدة على التعامل معها بروح إيجابية منفتحة، بما يساهم في تخفيف مآسي الفلسطينيين وعذاباتهم، ويتيح لهم العيش في مخيماتهم بكرامة وفي ظروف إنسانية تليق ببني البشر، بعد عقود من الإهمال والنسيان والمعالجات الأمنية...

فما هي هذه المطالب التي يريد الفلسطينيون شمولها في البيان الوزاري، لتصبح عنواناً من عناوين عمل الحكومة، تضع لها البرامج والخطوات التنفيذية؟..

أولاً: الحقوق المدنية والإجتماعية - هي واحدة من الأولويات التي يتطلع إليها اللاجئون، خاصة لجهة إعفائهم من شرط الاستحقاق على إجازة العمل، واستفادة الأجراء من جميع أحكام قانون العمل، وسائر الأحكام القانونية التي ترعى عمل اللبنانيين، ولأحكام القانون المتعلق بالضمان الإجتماعي، وأن يسمح لهم بالانتساب إلى كافة النقابات المنظمة بقوانين.

ثانياً: حق التملك - دعوة الحكومة لإلغاء قانون العام ٢٠٠١ المجحف، لكي يتمكن من كان يملك شقة من توريثها لأبنائه، لتجنب الفلسطينيين الدخول في متاهات قضائية هم في غنى عنها... وبالتالي إعطائهم الحق كسائر البشر المقيمين على الأرض اللبنانية لتملك شقة... وعدم ربط هذا الأمر بمبرر فرض التوطين. فالفلسطينيون هم الذين أفضلوا مشاريع التوطين في السابق، وهم الذين يقاومون بأجسادهم ودمائهم لإفشال الحلقات الجديدة، وهم الذين يؤكدون يومياً تمسكهم بحق العودة إلى أرض الآباء والأجداد، ومارون الراس والجولان وأبواب غزة وحواجز الضفة شواهد حية.

ثالثاً: ترميم وإعادة إعمار البارد - رفع الحصار الأمني المضروب على بعض المخيمات، وتسهيل دخول مواد البناء، وممارسة الضغط على وكالة الغوث لترميم البيوت الأيلة للسقوط، وتجهيز مساكن للعائلات الجديدة التي يفرضها التكاثر السكاني الطبيعي... والتعجيل باستكمال بناء مخيم نهر البارد، ووقف العمل بالتصاريح الأمنية، وفك الحصار المضروب على المخيم.

قد يرى البعض أن هذا الملف مثقل بقضايا مزمّنة، لكنه قابل للمعالجة والحل، إن حسنت النوايا، وهي كذلك، والطريق إليها سالك عبر الحوار الأخوي الصادق.

«الداعوق»... أزمة عابرة لن تمس العلاقات الأخوية بين الشعبين



اكتسب تجمع الداعوق للاجئين الفلسطينيين، المحاذي لمنطقة صبرا وشاتيلا إسمه من الراحل الكبير عمر الداعوق، صاحب الأرض الذي هزته نكبة فلسطين، وأثارته رؤية قوافل إخوانه اللاجئين من النساء والشيوخ والأطفال، الذين هجرتهم العصابات الصهيونية من بيوتهم وأرزاقهم، فقدم أرضه لإخوانه من أبناء فلسطين لتكون ملجأ لهم ولحين عودتهم إلى ديارهم، وقد قام رحمه الله بتوثيق ذلك في المحكمة المختصة.

ومنذ ذلك الوقت، أي منذ العام ١٩٤٨، واللاجئون يعيشون في هذا التجمع، الذي شهد كغيره من التجمعات والمخيمات فورة إعمارية طبيعية بسبب كبر حجم العائلات، من جهة، وإعادة بناء وترميم بعض البيوت التي كانت قد تهدمت أو تضررت في ظروف مأساوية سابقة شهدتها المنطقة، ولا سيما بعد مجزرة صبرا وشاتيلا.

ولم يكن سكان التجمع يتوقعون أن يكونوا عنواناً لنشرة أخبار أو صحيفة، لولا الحدث المؤسف الذي حصل بين وفد منظمة التحرير الفلسطينية ومفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني، على خلفية إشكال عقاري على ملكية قطعة أرض وتر العلاقات بين سكان المنطقة ومسؤولين عن جمعية المقاصد ودار العجزة الإسلامية..

كان يمكن لهذا الإشكال أن يمر مرور الكرام، وينتهي بالحوار والمصارحة والعودة إلى وصية الإنساني الكبير عمر الداعوق، لولا التصريحات والمواقف المستهجنة التي صدرت عن أكبر مرجع ديني للمسلمين في لبنان، بحق الفلسطينيين وقضيتهم، والتي أخذت قسطها الوافر من النشر، لكونها تجاوزت كل التقاليد والأعراف، ومست بالمشاعر الوطنية والدينية والإنسانية للفلسطينيين، عامة، وأبناء الداعوق، خاصة...

ورغم أجواء الاحتقان التي سادت على أثر هذا الحادث المؤسف، وما رافقه من ردود أفعال، فإن التصريحات التوضيحية والمستنكرة، التي صدرت عن دار الإفتاء، والكثير من الشخصيات الدينية والسياسية والاجتماعية اللبنانية، قد ساهمت بشكل فعال في تهدئة الخواطر ومنع تدهور الأوضاع إلى ما لا تحمد عقباه، ومنع الاصطباذ في الماء العكر، وفتحت المجال للعمل على طي هذه الصفحة، خاصة وأن ما بين الشعبين الفلسطيني واللبناني أكبر وأعمق وأكثر جذرية ومتانة من أن تهزه تصريحات انفعالية ومواقف ارتجالية.

تحالف القوى الفلسطينية: ليس لنا أطماع في لبنان

طالبت قيادة "تحالف القوى الفلسطينية" في لبنان الحكومة اللبنانية الجديدة بإدراج "دعم حق العودة والحقوق الانسانية والمدنية لشعبنا الفلسطيني في لبنان، وإعطاء الأولوية لإعادة اعمار مخيم نهر البارد في البيان الوزاري" واستغرب البيان ما صدر عن مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ الدكتور محمد رشيد قباني حول الوجود الفلسطيني في لبنان وخصوصاً ما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين المقيمين قسراً في حي الداعوق في بيروت، مؤكداً "أن ليس لنا اية أطماع في لبنان، وإننا هجرنا من بلادنا فلسطين نتيجة المجازر الصهيونية التي ارتكبت بحق اجدادنا وابنائنا عام ١٩٤٨"، مشدداً على "حرص الشعب الفلسطيني على السلم الاهلي في لبنان وعلى إقامة أحسن العلاقات مع دار الفتوى".

أزمة التصاريح مستمره!!!

استبشر أهلنا المنكوبون في مخيم نهر البارد خيراً، إزاء الأخبار الأخيرة التي تحدثت عن موافقة قيادة الجيش اللبناني السماح للأطفال والنساء الفلسطينيات بالدخول إلى مخيم نهر البارد من دون أي تصريح مسبق. لكن للأسف، ومع فجر اليوم الأول لتنفيذ الإجراء الجديد، تفاجأ أهلنا لجهة إصرار العناصر العسكرية الكشف عن بطاقة الهوية للعاشرين إلى المخيم من النساء والأطفال، بهدف تفريغ معلوماتها في السجلات المخصصة عند كل دخول إلى المخيم، مع العلم أن هذا الأمر لم يكن موجوداً قبل تنفيذ الإجراء الجديد، مما يعني أننا أمام مفاخرة لمعاناتهم بدلاً من تخفيفها، حيث عبر الأهالي عن استيائهم الكبير من الطريقة المتبعة، معتبرين أنها تزيد من معاناتهم، ولا تغير شيئاً من واقعهم المأزوم، وخصوصاً أن نقاط التفطيش عند مداخل المخيم أصبحت مكاناً لتجمع طوابير من نساء وأطفال المخيم، بانتظار إنهاء اجراءات العبور المعقدة!!!

يذكر أن هذا القرار جاء نتيجة جهود قامت بها الفصائل الفلسطينية للمطالبة بتخفيف الإجراءات الأمنية المفروضة على مخيم نهر البارد، وصولاً إلى إنهاء الحالة العسكرية فيه، وقد ذكر مصدر فلسطيني مسؤول، أن الفصائل والقوى الفلسطينية، ورغم ترحيبها بهذه الخطوة، فقد أبدت انزعاجها من الطريقة التي يتم فيها تطبيق الإجراء الجديد، والذي قد يؤدي إلى مفعول عكسي لدى الاهالي، على اعتبار أن هذه الخطوة بحد ذاتها غير كافية، لأنها لم تفض إلى إنهاء الحالة العسكرية في المخيم، وخصوصاً أن نظام التصاريح الذي يزيد من معاناة أهالي المخيم، لا زال قائماً بكل تأثيراته السلبية بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والنفسية على أهلنا في المخيم.



هل يُنقذ أوباما الكيان الصهيوني من استحقاق أيلول؟



إن تراجع الرئيس الأميركي أمام منظمة "إيباك"، عن حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، أعطى ضوءاً أخضر لحليفه الفرنسي للتقدم بمبادرة لاستئناف المفاوضات المتوقفة منذ أشهر عدة، أساسها الاعتراف "الفلسطيني" بالدولة اليهودية، وبقاء المستوطنات، وتبادل الأراضي، وإسقاط حق العودة!!..

ورغم إعلان محمود

عباس موافقته على هذه المبادرة، إلا إنها لم تر النور وظلت طي الأدراج كالعشرات غيرها... فما الذي تنتظره السلطة الفلسطينية من الإدارة الأميركية القابضة على الهيئات الدولية، وخاصة بعد تراجع أوباما عن حدود ٤ حزيران، ومجاهرته بأن "تحالفه مع إسرائيل لا يمكن كسره"؟..

هل من خارطة طريق لتبادل الأسرى؟..

أين أصبحت صفقة شاليط، بعد خمسة أعوام على أسره في عملية نوعية بطولية نفذتها في غزة قوى المقاومة الفلسطينية، في ٢٥ حزيران ٢٠٠٦؟..

وهل اقترب موعد الإفراج عن مئات الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من سجون الاحتلال الذين طال انتظارهم؟ وهل ستشمل عملية الإفراج إطلاق سراح أسرى الداخل الفلسطيني، الذين مضى على اعتقال بعضهم عشرات السنين؟..

وهل من خارطة طريق واضحة ومحددة تضع حداً لحالة الإنتظار، وتفتح أبواب الأمل لرؤية



مئات الأسرى خارج الأسلاك الشائكة؟ أسئلة دائمة تتكرر على ألسنة أمهات وآباء وعائلات آلاف الأسرى في كل مرة يتجدد فيها الحديث عن قرب عملية التبادل...

جديد هذه القضية ما تناقلته وسائل إعلام مصرية في مطلع شهر حزيران عن قرب موعد التوقيع على ما أسمته "صفقة شاليط"، في وقت أشارت فيه إدارة السجون في كيان العدو إلى أن التوقيع على "صفقة تبادل الأسرى خلال ساعة..."

إلا أن الأيام قد مرت والصفقة لم توقع، رغم كثرة الوساطات التي دخلت على خط هذه القضية، بدءاً بالطرف المصري (الذي تغير أدواره مع إسقاط نظام مبارك، الذي كان منحازاً إلى جانب العدو في المفاوضات التي أجراها على مدى عمر القضية، وكان ذلك سبباً في تعثر وتأخر عملية التبادل)، مروراً بالوسيط الألماني، الذي قاد وساطة ناجحة بين المقاومة الإسلامية في لبنان والعدو الصهيوني أثمرت عن إطلاق سراح عميد الأسرى سمير القنطار ورفاقه، إضافة إلى الوسيطين الفرنسي والتركي... مروراً بالضغط الكبيرة التي مارستها الدول كثيرة، وخاصة الولايات المتحدة، على الجانب الفلسطيني للتعجيل في الإفراج عن الجندي الصهيوني!!..

لا شك أن إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب من سجون الاحتلال الصهيوني، وبشكل أخص أسرى الداخل الفلسطيني، يعتبر معركة هامة وكبرى من معارك المقاومة، على طريق تحرير الأرض واستعادة الحقوق. وإن تشبثت المقاومة في مواقفها بهذا الخصوص هو أحد أنجع الوسائل لمواجهة التعنت الصهيوني، وسياساته الظالمة بحق أسرائنا الصامدين، ولا سيما وأن العدو قد شرع في سلسلة إجراءات تعسفية وتدبير ظالمة بحق السجناء، في محاولة منه للضغط على المقاومة من أجل اتمام الصفقة وفق شروطه المجحفة، وقد باتت معركة تحرير الأسرى معركة إرادات، وبالتأكيد فإن المقاومة وأسرائنا هم المنتصرون فيها بإذن الله تعالى..

استنكاراً لمجزرة الجولان اعتصامات للجهاد في مخيمات الشمال والبقاع



استنكاراً للمجزرة التي ارتكبتها العدو الصهيوني بحق أبناء الشعب الفلسطيني في الجولان المحتل وأراضي العام ١٩٤٨، خلال إحياء ذكرى النكسة ٤٤، نفذت حركة الجهاد الإسلامي اعتصام غضب في مخيمي نهر البارد والبدواي، في ذكرى شهداء النكسة، تخللته مواكب للسيارات جالت شوارع المخيمين بأجواء من الغضب، وأقفلت المدارس التابعة لـ «الأونروا» والمحال التجارية ورفعت على

شرفات المنازل الرايات السود، بدعوة من فصائل المقاومة الفلسطينية. وفي مخيم الجليل في بعلبك، نفذت الحركة إعتصاماً للمناسبة، تلا خلاله مسؤول الحركة في البقاع «أبو علاء» بياناً رأى فيه أن «السبب الوحيد وراء منع إحياء الذكرى على الحدود هو الرضوخ للضغط التي مارستها الإدارة الأميركية على السلطات اللبنانية. واعتبر أن منع مسيرة العودة - ٢ - تنذر بحملة من الضغوط التي يتم التحضير لها دولياً ضمن مخطط التواطين.

ارتفعت وتيرة الحديث عن استحقاق أيلول، لكونه سيشهد طرح موضوع الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، ترجمة لوعد الرئيس الأميركي باراك أوباما الذي قطعه على نفسه في خطاب له بأيلول الماضي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤكداً فيه "أنه في أيلول المقبل ستكون فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة"...

فالسطة الفلسطينية اتخذت من "وعد" أوباما قاعدة للحرك على ثلاث مستويات متلازمة: الأول، اكتساب المزيد من الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية المرتقبة، ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي معها، أما الثاني، فهو بناء مؤسسات "الدولة" لتكون جاهزة في أيلول المقبل، في حين أن الثالث، كان العمل على تحقيق المصالحة بين حركتي "فتح" و"حماس" وإنهاء حالة الانقسام على أرض السلطة بين الضفة وغزة، بما يزيل إشكالية التمثيل الفلسطيني المستمرة منذ سيطرة "حماس" على السلطة في القطاع...

ورغم هذا الحراك الذي أثمر اعترافات عدد كبير من دول أميركا اللاتينية بـ "الدولة"، فإن قيادة السلطة سارعت إلى تطمين "من يعينهم الأمر" بعدم رغبتها في إعلان "دولة بشكل أحادي"!!..

وهذا الإعلان ما كان ليصدر لولا تراجع أوباما عن إقامة الدولة على حدود العام ١٩٦٧، وإعلان لاءات نتيناهاو الست أمام "الكونغرس" ومنظمة "إيباك" الصهيونية... وإعلان قادة العدو رفضهم لتوجه قيادة السلطة إلى الأمم المتحدة، وتهديدهم بإلغاء اتفاق "أوسلو"، وإنهاء كل مفاعيله على أرض الواقع، وإعادة الاحتلال إلى سابق عهده... بالتزامن مع حراك دبلوماسي لمحاصرة السعي "الفلسطيني"، ووقف مفاعيل "وعد" أوباما!!..

مشروع قرار في الكونغرس يعارض العودة لحدود ١٩٦٧



تقدم أعضاء في مجلس الشيوخ الأميركي، بمشروع قرار يؤكد على سياسة الولايات المتحدة لصالح "إسرائيل"، ويعارض أية عودة إلى حدود عام ١٩٦٧.

وذكرت وكالة "فرانس برس" أن مشروع القرار، الذي قدمه السيناتور الجمهوري أورين هاتش والمدموم من قبل ثلاثين عضواً، اعتبر أنه مما "يتعارض مع سياسة الولايات المتحدة

ومع أمننا القومي، حصول عودة إلى الحدود "الإسرائيلية" كما كانت عليه في الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧"، مؤكداً أن سياسة الولايات المتحدة هي مساعدة إسرائيل على "الحفاظ على حدود آمنة ومعترف بها ويمكن الدفاع عنها".

وكان الرئيس باراك أوباما قد تحدث للمرة الأولى في خطاب القاه في ١٩ مايو/أيار عن تأييده قيام دولة فلسطينية على أساس حدود العام ١٩٦٧ ما أدى إلى صدام مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، الذي رد في اليوم التالي بأن إسرائيل لن تعود أبداً إلى حدود العام ١٩٦٧ التي "لا يمكن الدفاع عنها".

إلى ذلك، كشفت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية في عددها الصادر في ٦/١٠ أن وزارة الخارجية "الإسرائيلية" بدأت بتحضير سفاراتها لمعركة ضد الأمم المتحدة لإحباط محاولة الاعتراف بالدولة الفلسطينية في سبتمبر/أيلول المقبل.

تقبل التبريكات بشهداء مسيرة العودة..

الرفاعي يؤكد أن الاصرار على حق العودة لا يمكن أن يتوقف



تقبلت لجنة التنسيق والمتابعة لحملة حق العودة وفصائل المقاومة الفلسطينية واللجان الشعبية في لبنان التهناني والتبريكات بشهداء مسيرة العودة في مجدل شمس في الجولان السوري المحتل ومارون الراس، في قاعة نقابة الصحافة في الروشة.

وقال ممثل حركة الجهاد في لبنان أبو عماد الرفاعي «اليوم نلتقي لتؤكد ان الدماء

التي سالت في مارون الراس والجولان السوري المحتل، سالت لترسم معالم المرحلة المقبلة في ما يتعلق بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم ورفض كل المحاولات التي تستهدف هذه القضية عبر سياسات التواطين أو التهجير».

أضاف: «الشعب الفلسطيني اليوم يؤكد بدمائه أن لا خيار أمامه إلا العودة الى فلسطين ورفض لكل المشاريع التي تحاول الالتفاف على حقه بالعودة الى دياره، ودماء هؤلاء الشباب لن تذهب هدراً بل سوف تعطي دفعا إضافيا للاصرار الفلسطيني وإعطاء إجماع عربي وأمي على حق الشعب الفلسطيني في العودة الى دياره».

وختم «أن النضال الفلسطيني والاستمرار في الاصرار على حق العودة الى الديار لا يمكن أن يتوقف عند حدود فلسطين».

الرفاعي: شعبنا مستعد للتضحية من أجل العودة.. والشهداء يفضحون نفاق المجتمع الدولي وأمريكا



العربي، في محاولة مكشوفة لمصادرة قرار شباب أمتنا، وتزييف إرادتهم وتوجهاتهم، والعمل على إثارة الفتنة والنعرات، متوهمين أن باستطاعتهم حرف شباب هذه الأمة عن الصراع الحقيقي ضد الكيان الصهيوني وضد حماته في الغرب.

ارتكاب مجزرة حقيقية على الحدود مع الجولان المحتل، فأوقع ٢٣ شهيدا و٤٤٧ جريحا أمام أنظار العالم أجمع، ضد شعبنا الأعزل الذي يعبر عن تطلعه في العودة الى وطنه بالتوجه نحو أرضه مسلحا بإيمانه بقضيته وبعصديه "وإصدار عارية".

وعلق الرفاعي على تصريحات الخارجية الأمريكية بالقول: "لقد تأكد، كما في كل مرة، نفاق ما يسمى المجتمع الدولي، الذي يشجع العدو على قتل أبناء شعبنا الأعزل، كما صرحت وزارة الخارجية الأمريكية، في الوقت الذي يتباكي فيه هذا المجتمع الدولي وهذه الإدارة، على حرية الإنسان في الوطن

أكد ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان، الحاج أبو عماد الرفاعي، أن شعبنا الفلسطيني في الجولان المحتل، وقبله في مارون الراس، وفي كل أماكن وجوده، قد أثبت أنه مصر على العودة الى وطنه بكل السبل المتاحة، ومهما غلت التضحيات، وأنه مصمم على مواجهة ورفض كل مؤامرات التواطين والوطن البديل.

جاءت تصريحات الرفاعي تنديداً بالمجزرة التي ارتكبتها العدو الصهيوني ضد المتظاهرين العزل في الجولان المحتل، في ذكرى النكسة، مضيفاً "عدم العدو الصهيوني، وبدم بارد، الى

فيلم من مخيم نهر البارد في لبنان يفوز بمسابقة الاونروا السنوية الثانية



حازت الشابة الفلسطينية تهاني عوض (٢٥ عام) من مخيم نهر البارد في لبنان على الجائزة الأولى في مسابقة أفلام الاونروا بمناسبة يوم اللاجئ العالمي. وقد حاز الفيلم القصير على إعجاب لجنة التحكيم لقوة رسالته في نقل صورة حقيقية عن تجربة عائلة لاجئة تعود الى بيتها المدمر في مخيم نهر البارد بعد أن دمرت الصراعات المسلحة هذا المخيم.

مذكرة الى مدير الاونروا بلبنان بشأن تعويضات مخيم نهر البارد الجديد

وجهت لجنة أحياء الجديد، بمخيم نهر البارد، مذكرة الى المدير العام وكالة الاونروا في لبنان طالبت فيها الاونروا بتحمل المسؤولية تجاه اللاجئين، بمطالبة الحكومة والمناحين بالالتزام بتعويضات المخيم الجديد، معتبرة بأن صبرنا نحن (أبناء المخيم الجديد) بدأ ينفذ، لذلك نطالبكم بإطلاق النداء الثالث من أجل دفع التعويضات، لأن الأوضاع سيئة للغاية لما ترتب علينا من تكلفة مادية... ومن حقنا التعبير عن ذلك ضمن الأطر السلمية، وخصوصاً إن الجميع مدركون أن الدولة اللبنانية قد دفعت كل مستحقات الأخوة اللبنانيين من خلال سندات خزينة من وزارة المهجرين والهيئة العليا للإغاثة». وقد ذكرت المذكرة بوعود الأمين العام للأمم المتحدة حول حتمية إعادة إعمار المخيم القديم، ودفع التعويضات للمخيم الجديد في كل المحافل والمؤتمرات خلال الفترة السابقة.

هل تطيح عقدة سلام فياض بالمصالحة؟



أساسها. حيث أن التصريحات التي يتبادلها الطرفان تستعيد لغة التخوين والارتباط بالخارج، الأمر الذي يعكس، ليس فقط مدى إصرار كل طرف على موقفه، بل أيضاً أن الإطاحة بالمصالحة باتت واردة. وعندها، على الطرفين أن يعدا توضيحاً للشعب الفلسطيني، ليس فقط عن أسباب تمزيق المصالحة، بل أيضاً عن الأسباب الحقيقية التي دفعت بهما الى توقيعها في المقام الأول.

واسقاط الشرعية عن حكومة اسماعيل هنية. كما تخشى حماس أن يتم تسويق قبولها بفياض على أنه تسليم بقيادة عباس السياسية دون نقاش، ودون انتزاع اعترافاً بدورها في قيادة الشعب الفلسطيني. ما لم يحصل تطور غير متوقع حالياً، هناك ثلاثة احتمالات للخروج من المأزق: الأول أن يتنازل عباس عن فياض، وهو احتمال ضعيف للأسباب التي تم ذكرها. والثاني أن توافق حماس على فياض رئيساً مقابل اشتراطين: الأول، أن يقتصر دور الحكومة على الإعداد للانتخابات المقبلة، والثاني، حصول حماس على مقابل مرضي في البنود الأخرى، وأهمها ترتيب أوضاع الأجهزة الأمنية، وإعادة إعمار قطاع غزة. هذا طبعاً إضافة الى الإصرار على أن تحصل الحكومة على ثقة المجلس التشريعي، ما يعني ضمناً الاعتراف لحماس بدورها في صناعة القرار. ويبقى الاحتمال الثالث، وهو الإطاحة بالمصالحة من

تعثر اتفاق المصالحة الذي تم في القاهرة بين حركتي حماس وفتح، أمام أول اختبار حقيقي، تمثل في الفشل على الاتفاق على اسم رئيس حكومة الوحدة، حيث نص الاتفاق على ضرورة التوافق على اسم رئيس الحكومة. ودوافع وأهداف السيد عباس للإصرار على فياض متعددة: فسلام فياض "مقبول" من قبل الرباعية الدولية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، التي لا يريد عباس أن يقطع الحبال معها، حتى لو توجه في نهاية المطاف الى الأمم المتحدة للمطالبة بالاعتراف بدولة فلسطينية على حدود ٦٧. كما أنه يخشى من ردة الفعل الصهيونية في حال غياب فياض عن رئاسة السلطة، ولا سيما بسبب دوره في التنسيق الأمني مع الكيان الصهيوني. يخشى عباس أن يتم استغلال إخراج فياض من الحكومة لعزله سياسياً، وخسارة علاقته مع الغرب. في المقابل، ترى حركة حماس أن قبولها بفياض رئيساً للحكومة المقبلة، يعني الاعتراف به بمفعول رجعي،

تواصل التحركات في البارد والبدوي لطلاب معهد قبة شمرا الفني

واصل طلاب «المعهد الفني في قبة شمرا» تحركهم الاحتجاجي على قرار إقفال بعض أقسام المعهد، ونظموا بمشاركة زويهم، وممثلين عن الفصائل الفلسطينية واللجان الشعبية، اعتصامين أمام مكاتب «الاونروا» في مخيمي البدوي والبارد. وتليت في الاعتصامين مذكرة موجهة الى المدير العام لـ «الاونروا»، سيلفاتور لومباردو، طالبت به «استمرار كافة الدورات المهنية والتقنية وتطويرها، بما ينسجم مع احتياجات سوق العمل، واعتماد المعهد ضمن برنامج التعليم المهني وإدخاله في الموازنة السنوية للوكالة، أسوة بمعهد سبلين، وتثبيت كافة الموظفين والمدرسين والعمال في المعهد نظراً لكفاءتهم وجهودهم العظيمة بتوجيه من الإدارة الحكيمة للمعهد، وإيجاد فرص عمل لإثنين وخمسين طالباً من متخرجي الدورات المهنية وحدها، بالإضافة إلى فرص العمل لمتخرجي الدورات التقنية».



اعتصام لأهالي البارد بسبب تأخير تسلم الهبة الإيطالية

نظمت العائلات الفلسطينية في مخيم نهر البارد اعتصاماً، استنكاراً للتأخير الحاصل في تسليم مساعدات الهبة الإيطالية لأكثر من ١٨٠ عائلة من المستحقين، وذلك بمشاركة عدد من قيادات المقاومة. ورفع المعتصمون مذكرة الى الحكومة اللبنانية و«لجنة الحوار الفلسطيني - اللبناني»، تطالبهما بالتدخل لمعالجة «البيروقراطية في توزيع الهبة والتأخير غير المبرر في إعطاء المساعدة لمستحقيها، الذين يقدر عددهم بحوالي ١٨٠ عائلة».

النفايات تتراكم في مخيمات منطقة صور



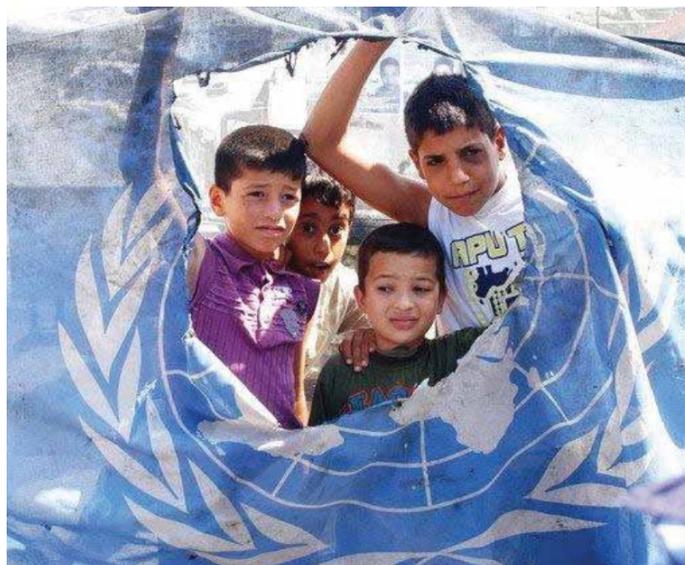
المشكلة ما زالت قائمة، بل تفاقت. والنفايات مكدسة في الأزقة والطرق منذ حوالي الأسبوع، إذ تتكوى هذه النفايات عند جدار مدرسة عين العسل الابتدائية في مخيم الرشيدية، وكذلك المخيمات الأخرى، حيث تنبعث منها الروائح الكريهة نتيجة تعفن بقايا العظام واللحوم والأطعمة الأخرى، وقد اضطر الأهالي لاستحداث مكان جديد يستوعب النفايات لمدة أسبوع أو أكثر قليلاً، ولكن السؤال المنطقي هو: إلى متى يبقى هذا الإهمال والاستهتار بصحة الناس وحياتهم في المخيمات الفلسطينية من قبل الاونروا وموظفيها؟!

تواجه المخيمات الفلسطينية في صور مشكلة بيئية خطيرة، إذ منعت من إلقاء النفايات خارج المخيمات، وبالتالي باتت أكوام النفايات كالتلال منتشرة في الأزقة والطرق، وقد أدى تفاقم هذه المشكلة واحتجاج الأهالي على تقاعس الاونروا في سعيها الجاد لحل المشكلة، لجأ مدير منطقة صور فوزي كساب الى إحدى القوى السياسية التي لديها ملعب رياضي يقع على شاطئ البحر في مخيم الرشيدية، وطلب مساعدتها للسماح بإلقاء النفايات في أرض الملعب، على أن يتم ردمها يومياً ولمدة مؤقتة قد لا تتجاوز الأسبوع، لحين حل المشكلة، لكن الأزمة استمرت، وتجاوزت الثلاثة أشهر، حيث استوعبت هذه المنطقة نفايات مخيم الرشيدية. وبدلاً من أن تجد الاونروا حلولاً دائمة لهذه المشكلة، استقدمت نفايات المخيمات الأخرى إلى مخيم الرشيدية بشكل سري عبر شاحنة الاونروا compactor، وبغير علم الذين قدموا الملعب (مؤقتاً)، وذلك ليثبت مدير المنطقة حسن إدارته للأزمة أمام رؤسائه وأنه قد حل المشكلة التي تهدد الصحة العامة وحيات الناس. والآن بعد ثلاثة أشهر لم يعد المكان المستخدم يستوعب المزيد من النفايات.

اللجان الشعبية تندد بسياسة الاونروا

وقد اتهم البيان مدير الاونروا وفريقه، بإدارة مشروع ومخطط مشبوه، مستغلين مؤسسة «الاونروا» كغرفة عمليات سوداء، يجنون كل إمكاناتها ومواردها للمساهمة في تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، تساوفاً مع المخططات الدولية الخبيثة التي تضغط باتجاه تصفية قضية اللاجئين تمهيداً لتصفية القضية الفلسطينية في هذا الوقت بالذات، مستفيدة من التطورات التي تحصل في منطقتنا العربية، معتبره ان تغيير اسم منظمة «الاونروا» من «وكالة الاونروا للإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى»، إلى أسم جديد هو «وكالة الاونروا للاجئين فلسطين» ما هو إلا خطوة في هذا الإتجاه حيث تم حذف كلمتي «إغاثة وتشغيل» من الإسم في إشارة إلى إلغاء وظيفتها الأساسية تجاه اللاجئين، كما تم إستبدال كلمتي «Palestinian Refugees» بكلمتي «Palestine Refugees» في إشارة إلى تجاهل كل اللاجئين الفلسطينيين في الشتات. وتم أيضاً شطب الشرق الأدنى في إشارة إلى حصر دور «الاونروا» في المكان الذي يحده مخطوط هذه المشاريع المشبوهة.

أبناء المخيمات، واستمرت هذه الإدارة الفاسدة والمتنفذون فيها بالعبث والإفساد واستخدام الأساليب المافيوية في عمليات التوظيف التي تتم داخل إدارات «الاونروا».



نفذت اللجان الشعبية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية في لبنان، إعتصاماً في مخيم عين الحلوة، واصر المعتصمون بياناً طالبوا فيه برحيل مدير «الاونروا» في لبنان لومباردو و«فريقه، المتآميرين على قضايا شعبنا ولقمة عيشه فوراً»، تحت طائلة التصعيد العارم للتحركات الاحتجاجية، التي ستصل قريباً إلى إيقاف عمل كل إدارات ومؤسسات «الاونروا» في لبنان، من خلال مظاهرات واعتصامات كبيرة تعم كل المخيمات ومناطق عمل «الاونروا». وقد ندد البيان باستمرار سياسات وإجراءات إدارة «الاونروا» تجاه شعبنا في لبنان واحتجاجاً على الهدر والفساد المستمر، والتقصير الكبير في تقديم الخدمات اللازمة له، معتبرين إن إدارة «الاونروا» في لبنان ممثلة بمديريها العام لومباردو وفريقه، قد استمرت في سياساتها، ضاربة عرض الحائط مطالب المرضى الذين ماتوا وما زالوا يموتون على أبواب المستشفيات، وغالبية العائلات الفلسطينية المعذمة التي لا تجد قوت يومها، وطلابنا الذين ضاقت بهم سبل وأغلقت جميع الأبواب أمام أكمالهم لدراساتهم، وأصحاب البيوت الأيلة للسقوط من

أخبار الجهاد

الجهاد الإسلامي تحيي ذكرى احتلال القدس
برفض كل خيارات التسوية

أحييت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، الذكرى الرابعة والأربعين لاحتلال القدس، بمسيرة حاشدة جابت شوارع مدينة خان يونس جنوب قطاع غزة. وقد شارك في المسيرة عدد كبير من قيادات الحركة على رأسهم الشيخ نافذ عزام عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي والشيخان خالد البطش وأبو طارق المدلل القياديان في الحركة، وحشد جماهيري كبير من أنصار ومؤيدي الحركة.

وقد أكد الشيخ عزام، على أن شعبنا الفلسطيني لن يتنازل عن حق العودة ولن يسلم بالأمر الواقع الذي أفرزته النكبات التي حلت بشعبنا، مشدداً على أن الفلسطينيين ليسوا وحدهم وأن ميادين التحرير أصبحت بوصلتها نحو القدس.

من ناحيته، أكد القيادي البطش، على أن الطريق إلى مواجهة الظلم الدولي للشعب الفلسطيني وقضيته هو الزحف نحو الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجدداً دعم حركته لخيار المصالحة وإنهاء الملف الأسود في تاريخ شعبنا، وبناء مرجعية وطنية وبرنامج سياسي وطني موحد يكون مرجعاً لكل فلسطيني.

التوحيد تزور الجهاد الإسلامي؛

الثورات في العالم العربي حالة وعي ومؤشر حتمي على نهاية "إسرائيل"



استقبل ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان، الحاج أبو عماد الرفاعي، في مقر الحركة، وفداً علمائياً من حركة التوحيد الإسلامي يرأسه الأمين العام للحركة فضيلة الشيخ بلال سعيد شعبان ...

وقد تناول المجتمعون مستجدات الساحة العربية، حيث اعتبروا أن الثورات في العالم العربي تعبر عن حالة وعي تعيد شعوبنا إلى دائرة التأثير المباشر، بعد زمن من اختزالها ومصادرة قرارها؛ وهذا الوعي والنهوض هو مؤشر حتمي على زوال الكيان الصهيوني، على اعتبار أن خلفية شعوبنا

العربية الاعتقادية والقومية والوطنية تقوم على رفض هذا الكيان الغاصب وكل مشاريع الاستعمار والاحتلال. وحذر المجتمعون، في المقابل، من التدخل الأمريكي الغربي الذي يهدف إلى حرف مسار الحراك الشعبي العربي بحيث تتحول كل التضحيات لخدمة مصالح الخارج الاستعمارية من جديد.

وقد استنكر المجتمعون ما صدر من كلام عن المرجعية الدينية الأولى في لبنان واعتبروا أن هذا الكلام - إن صح - هو كارثة فعلية على مختلف المستويات الدينية والوطنية والأخلاقية. وختم المجتمعون: نحن على ثقة تامة بأن خطأ ما حصل وسيصحح عبر اعتذار يطيب خاطر أهلنا الفلسطينيين ويطمئنهم بأنهم لن يهجروا مرة أخرى بعد هجرتي ١٩٤٨ - ١٩٦٧ م، وأنهم لن يخرجوا من مخيمات العزة في الشتات إلا إلى مدنهم وقراهم في فلسطين إن شاء الله.

العيناء: شعبنا يعاني في المخيمات
وعلى الحكومة والأونروا مراجعة سياستهم

اعتبر القيادي في حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين في لبنان، شكيب العينا، أن تقاعس الأونروا في تحمل مسؤولياتها تجاه أهلنا في المخيمات، وانتهاجها لسياسة التقليل التدريجي لخدماتها، يوحى بحجم الاستهداف الذي يواجه قضية اللاجئين. كلام العينا جاء خلال استقباله وفداً من التجمع الفلسطيني الشعبي للفعاليات الوطنية في مخيم عين الحلوة في مقر الحركة في صيدا، حيث تم التباحث في هوموم ومعاناة أبناء شعبنا الفلسطيني في المخيمات وخصوصاً مخيم عين الحلوة.

وأشار العينا إلى أن معاناة اللاجئين لا تقتصر على سياسة الأونروا، وإنما هناك القوانين اللبنانية المجحفة بحقهم والتي تمنعهم من التملك والعمل، معتبراً أن الحكومة اللبنانية، التي أبصرت النور قبل أيام، مُطالبه بمنح الفلسطينيين حقوقهم المدنية والاجتماعية، وخصوصاً أن الوضع الحالي يزيد من مفاقمة الآفات الاجتماعية والصحية، التي تنعكس أحياناً على الاستقرار الأمني لبعض المخيمات.

من ناحية أخرى دعا العينا إلى المسارعة في تشكيل مرجعية فلسطينية موحدة في لبنان، وفتح حوار جاد مع الحكومة اللبنانية الجديدة قضى إلى منح شعبنا حقوقه وبالتالي التأكيد على حقه الطبيعي في التعبير عن ارتباطه بأرضه وتمسكه بحقه في العودة إلى دياره من خلال التوجه بمسيرات سلمية إلى الحدود مع فلسطين المحتلة.

النخالة: عباس قد يحل السلطة إن فشلت مساعي التسوية



قال نائب الأمين العام لحركة «الجهاد الإسلامي» زياد النخالة لـ «الحياة» انه في حال فشل مساعي السلطة الفلسطينية في الحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، فإن الرئيس محمود عباس (أبو مازن) سيجد نفسه مضطراً إلى حل السلطة كخيار نهائي من أجل تحميل المجتمع الدولي مسؤولية الانسداد وغياب الأمل في إقامة دولة على حدود الرابع من حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، ولدفع المجتمع الدولي إلى فرض حل معقول يلقي قبولاً ويلبي الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية.

وعما إذا كانت المصالحة ستكون شكلية في ظل صعوبات تجسيدها على الأرض، أجاب: «أعتقد أن الوضع في غزة سيظل على ما هو عليه، فلن يكون هناك مس بالآجهزة الأمنية أو الشرطة في غزة، وستظل حماس هي المسؤولة عن غزة، وسيكون هناك تمويل من السلطة لغزة، وهذا الوضع سيكون مريحاً ومرضياً لحركة حماس ومقبولاً دولياً في ظل استمرار التهديد التي تلتزم بها حماس في قطاع غزة».

وعلى صعيد تسوية قضية المعتقلين التي لا تزال عالقة ولم تتم معالجتها بعد على رغم أنها بند أساسي في اتفاق المصالحة، قال: «إن السلطة الفلسطينية تبرز استمرار احتجاجها أعداداً من المعتقلين لأسباب أمنية بأن إطلاقهم، خصوصاً لو كانوا مطلوبين أمنياً أو مدرجين لدى الإسرائيليين، سيشكل تهديداً مباشراً على حياتهم من الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، ثم إنها فرصة سيستغلها الإسرائيليون لدمم الضفة لاعتقال هؤلاء أو استهدافهم».

وأضاف: «أبو مازن قال لنا إنه لا يريد أن يعطي هذه الفرصة للإسرائيليين كي يستبيحوا الضفة ويتسببوا بإشكالات، واعداداً يبحث كل حالة ومعالجتها على حدة من أجل حلحلة هذا الملف كي لا يكون عائقاً أو معطلاً للمصالحة».

أثر العلم في الإيمان والسلوك

إن أولى آيات أنزلها الله في كتابه على رسوله صلى الله عليه وسلم قد أشادت بالعلم والتعليم وأداة التعلم (القلم)، لأنها أمرت بالقراءة، يقول تعالى: (اقرأ باسم ربك الذي خلق. خلق الإنسان من علق. اقرأ وربك الأكرم. الذي علم بالقلم. علم الإنسان ما لم يعلم).

هكذا كان أول أمر من الله تعالى في الإسلام (اقرأ). وقد تكرر مرتين في الآيات، تأكيداً لأهميته. ولكنها ليست مجرد تلاوة، بل قراءة باسم الرب الخالق. ومعنى أنها باسمه: انها قراءة إيمانية تشير إلى أن العلم في الإسلام لا بد أن يكون في حضنة الإيمان بالله، وبهذا يكون العلم أداة خير لا معول هدم، للتعمير لا للتدمير.

فالعلم والإيمان في الإسلام يسيران جنباً إلى جنب، ولذا جمع القرآن بينهما في قوله تعالى: (وقال الذين أوتوا العلم والإيمان لقد لبثتم في كتاب الله إلى يوم البعث). ومثل ذلك قوله عز وجل: (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات).

بل يرتب القرآن الإيمان على العلم. فالمرء يعلم فيؤمن، ومقتضاه أنه لا إيمان قبل العلم؛ يقول تعالى: (وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم وإن الله لهاد الذين آمنوا إلى صراط مستقيم).

وهكذا عطف القرآن بين (العلم..والإيمان..والإخبارات) بالفاء التي تفيد الترتيب والتعقيب. فإذا كان الإخبارات ثمرة الإيمان، فإن الإيمان ثمرة العلم.

وفي هذا يقول تعالى: (ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ويهدي إلى صراط العزيز الحميد).

وينوّه القرآن بالذين (أوتوا العلم) بأنهم هم الذين يعرفون قيمة القرآن ويؤمنون به ويتأثرون بما فيه: (إن الذين أوتوا العلم من قبله إذا يتلى عليهم يخرون للأذقان سجداً. ويقولون سبحان ربنا إن كان وعد ربنا لمفعولاً. ويخرون للأذقان يبكون ويزيدهم خشوعاً).

كاريكاتير وصوره

